

دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في عملية الضبط الاجتماعي ومواجهة الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري

The role of social upbringing institutions in the process of social control and confronting deviance and crime in Algerian society

نبيلة جلاي¹، ليلي حصو²

¹ جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر²، مخبر التغير الاجتماعي، nabila.djellabi@univ-alger2.dz

² جامعة محمد لمين دباغين - سطيف² مخبر المجتمع الجزائري المعاصر، l.hassous@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/12/14

تاريخ الاستلام: 2024/12/07

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية ظاهرة الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري باعتبارها مشكلة اجتماعية مزمنة تمس الفرد والمجتمع معاً، ونظراً لأن الفرد اجتماعي بطبعه ويتفاعل ويؤثر ويتأثر في الوسط الذي يعيش فيه، فإن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية دور مهم في بناء شخصية الفرد ليكون شخص سوي في المجتمع الذي يعيش فيه وملتزم بالضبط الاجتماعي وذلك من خلال القيم والأخلاق التي تعمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في ترسيخها وإكسابها للفرد حيث يعد نسق الأخلاق والقيم أساس في تكوين علاقات اجتماعية حسنة وحماية الأفراد والمجموعات من السلوكات والأفكار والاتجاهات السلبية وتحصين الفرد والمجتمع وحمايته من ظاهرة الانحراف والجريمة. ومن هذا المنطلق تحدف هذه الدراسة إلى: التعرف على أسباب الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري، ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في عملية الضبط الاجتماعي، ودور الضبط الاجتماعي في تثبيت القيم والمعايير السلوكية والأخلاقية.

كلمات مفتاحية: التنشئة الاجتماعية؛ مؤسسات التنشئة الاجتماعية؛ الضبط الاجتماعي؛ الانحراف؛ الجريمة.

Abstract:

This research paper deals with the phenomenon of deviation and crime in Algerian society as a chronic social problem that affects both the individual and society. Since the individual is social by nature and interacts, influences and is influenced by the environment in which he lives, social upbringing institutions have an important role in building the individual's personality to be a normal person in the society in which he lives and committed to social control through the values and morals that social upbringing institutions work to establish and instill in the individual, as the system of morals and values is the basis for forming good social relations and protecting individuals and societies from negative behaviors, ideas

and trends and fortifying and protecting the individual and society from the phenomenon of deviation and crime. From this standpoint, this study aims to: identify the causes of deviation and crime in Algerian society, the role of social upbringing institutions in the process of social control, and the role of social control in establishing values and behavioral and ethical standards.

Keywords: Socialization; Socialization institutions; social control; deviation; Crime.

* المؤلف المرسل: ليلي حصوص، الإيميل: l.hassous@univ-setif2.dz

1. مقدمة:

تعد مؤسسات التنشئة الاجتماعية من المؤسسات التي لها دور مهم وكبير في تنظيم المجتمع حيث تساهم في تكوين شخصية الأفراد واکسابهم المعايير والقيم والعادات والتقاليد التي تحكم تفاعلاتهم في المجتمع. تشمل هذه المؤسسات الأسرة، والمؤسسات التعليمية، والمؤسسات الدينية، وجماعة الأصدقاء، والمؤسسات الإعلامية والتي لها دور محوري في تأهيل أفراد لكي يمارسوا أدوارهم، بالإضافة إلى اكتساب السلوكيات في السياقات الاجتماعية المختلفة.

ولأن الضبط الاجتماعي من مهام مؤسسات التنشئة الاجتماعية فإنه يعمل على ضبط سلوكيات الأفراد وأفكارهم واتجاهاتهم، وتثبيتهم على القيم والأخلاق الحسنة، واحترام الفرد والمجتمع، من أجل العيش في استقرار وأمان، وتوجيه ونشر الوعي بمخاطر الظواهر السلبية التي انتشرت في المجتمع كالسرقة والمخدرات والتخريب... إلخ، وانعكست بالسلب على النسق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، وهذا ما يلزم بتكاتف وتعاون المؤسسات الاجتماعية والمجتمع والفرد من أجل التصدي لمشكلة الانحراف والجريمة وعلاجها لمصلحة الجميع.

2. مفهوم الضبط الاجتماعي:

يعرف الضبط الاجتماعي بأنه: "سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة دفاعية لا يستهان بها في إحداث الاستقرار في المجتمعات". (العاظمي، 2023، صفحة 612)

يقول العالم الولندي وليم بنجر William Bonger: "أن الانحراف كسلوك أو الإجرام كفعل هو ناتج عن الأحوال الاقتصادية السيئة، التي تنجم بدورها عن مفاسد النظام الرأسمالي الذي كثيرا ما يدفع الأفراد، وبخاصة من الطبقة الفقيرة، إلى الجناح والاجرام، فالرأسماليون في نظره، هدفهم الربح من أي طريق وبأية وسيلة، وليس كفالة الحاجات البشرية كما يفعل أفراد الطبقة الكادحة، الذين يتناحون منهم قوتهم الجسدية، أي العمل الرتيب والمرهق، وبأجور متدنية لا تكفي إلا بالكاد لإعالتهم هم وأفراد أسرهم الذين عليهم إعالتهم". (عجروود، 2017، صفحة 28)

3. أسباب الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري:

يعاني المجتمع العربي عموما والجزائري خصوصا من الخروج عن السيطرة والانفلات فلا الدين ولا القوانين ولا مؤسسات الضبط الاجتماعي استطاعت من الحد أو من منع من تفاقم الظواهر الخطيرة، خاصة التغيرات السلبية التي مست جميع المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية... والتي تعد في مجملها من ظواهر التغير الاجتماعي التي أدت إلى تدهور الوضع العام للمجتمع الجزائري، وفيما يلي ندرج بعض الخلفيات للانحراف في المجتمع الجزائري: (لمزري، 2017، صفحة 119)

يعاني المجتمع الجزائري تحديات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية التي نتجت عنها تغيرات اجتماعية وتكنولوجية وثقافية التي لحقت بوظيفة وكيان جميع المؤسسات الاجتماعية العاملة في مجال الضبط الاجتماعي من أسرة ومدرسة وحي، فبعض الأسر الجزائرية فشلت في توفير حياة سوية لأبنائها، وقد قصرت معظم المؤسسات التعليمية في أداء رسالتها بوقاية الأحداث من الجنوح، كما أن الحي لم يعد الفضاء الذي يساعد ويساند الأسرة في التنشئة الاجتماعية للأولاد. وهذا راجع لما تعرضت له المؤسسات الاجتماعية من اختلالات انعكست بالسلب على الأحداث. وبالتالي فإنها ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تفاقم ظاهرة جنوح الأحداث. (عليلي، 2022، الصفحات 1168-1169)

وبالنسبة للجزائر توجد عدة عوامل للتغير فمنها العوامل التاريخية التي ترجع للمرحلة الاستعمارية وما عمله الاستعمار من تفكيك مجتمع ومنها ما يرجع لمرحلة الاستقلال ودور الدولة في تحديد بنية المجتمع. حيث تعرض المجتمع الجزائري إلى الاستعمار من طرف فرنسا لأكثر من 132 سنة مما تعرض البناء الاجتماعي للدولة الجزائرية لمحاولات تفكيك وهزات عنيفة من قبل الاستعمار الفرنسي، الذي حاول طمس الهوية الجزائرية باتباع سياسات من أجل جعل الجزائر فرنسية، حيث ورثت الجزائر بعد استقلالها دمار كبير حيث خربت الكثير من المنشآت الحيوية الاقتصادية والخدماتية، وترك الكثير من المعاقين والأرامل والأيتام، فلقد حاول السياسيون في تلك المرحلة في إعداد برامج تنمية من أجل النهوض بالمجتمع من حالة التخلف والفقر والجهل ومختلف المشكلات الاجتماعية التي كان سببها الاستعمار.

وشهدت الجزائر خلال سنوات الثمانينات أزمة سياسية تمثلت في إلغاء سياسية الحزب الواحد في 5 يونيو 1989، وإقرار التعددية الحزبية مما جعل الجزائر تعيش ظروف أمنية واقتصادية وسياسية متأزمة وصعبة مع حدة الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد خلال سنوات التسعينات بعد وقف المسار الانتخابي في الانتخابات التشريعية سنة 1992، وما نتج عنها من فوضى أمنية وسياسية أدت بالسلطة إلى إعلان حالة طوارئ والاحتكام للقانون العرفي، حيث شهدت البلاد اختطاف واعتقالات وتفجير واغتيال، ولم ينته العنف إلا مع نهاية سنة 1999 مخلفة بذلك 47 ألف طفل يتيم و 200 ألف قتيل و 3000 امرأة معتصة و 20 مليار دولار خسائر مادية. (زنارة، 2023، الصفحات 452-453)

ولم تنته هذه الأزمة لليوم فبين الحين والآخر تكون هناك نشاطات مسلحة في عدة مناطق مختلفة في الوطن أو إحباط الجيش لنشاطات معينة لهذه الجماعات، وقد تجلت انعكاسات هذه الأزمة على بنى المجتمع الجزائري المختلفة من خلال عدة مؤشرات منها النزوح الريفي إلى المدن وما ينتجه من أحياء للبيوت القصديرية التي تتميز بعدم الراحة والضيق والاختلاف الثقافي الذي قد يؤدي إلى حرب العصابات، كما عانت الجزائر ارتفاع في ظاهرة البطالة بسبب النزوح الريفي إلى المدينة وتدمير المنشآت، فحسب التقرير المتحدة فإن حوالي مليون جزائري فقدوا مناصب عمل منذ سنة 1990-2005. (زنارة، 2023، صفحة 543)

حاولت الدولة الجزائرية الخروج من الاحتقان السياسي والأزمة السياسية الذي مرت بها خلال سنوات التسعينات بكل الوسائل والطرق مما كلف ميزانية الدولة الجزائرية الكثير من خسارات التفجيرات الإرهابية للأبنية والهياكل وشراء الأسلحة، كما نتج عن هذه الأزمة الأمنية مشكلة اكتظاظ سكاني نتيجة لعمليات النزوح الريفي اتجاه المدن.

شهد المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة أكبر موجات الهجرة نحو المدن، حيث ظهرت أحزمة سكنية على أطراف المدن تحولت بعد ذلك لأحياء عشوائية كان من نتائجها ارتفاع ظاهرة الفقر والبطالة، والتسرب المدرسي. وظهر العديد من الممارسات السلبية كالسرقة وكثرة الآفات الاجتماعية من تشرد وإدمان مخدرات والجريمة وجنوح الأحداث والمتاجرة بالمخدرات هذه الأفعال خلقتها الثقافة الجديدة لأحياء الصفيح أو القصدير على حد رأي روبرت ميرتون، وكل هذه الظروف أدت إلى حدوث اختلالات داخل المجتمع الجزائري من ارتفاع معدلات البطالة والفقر وظهرت ثقافات فرعية خلقتها الأحياء القصديرية وقد بينت الدراسات بوجود تلازم طردي بين كل الانحراف والفقر، فكلما زاد الفقر زادت ظاهرة الانحراف، فقد تبين من خلال دراسة كوهن Kohun سنة 1955 بأن شباب الطبقة الدنيا يواجهون فرص كثيرة لكي يكونوا منحرفين. (زنارة، 2023، الصفحات 455-456)

تعد ظاهرة الفقر من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد استقرار الجزائر، وأن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال سنوات الثمانيات وبرامج التعديل الهيكلي في التسعينات أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من النظام الاشتراكي الاقتصادي إلى نظام يضبطه قانون المنافسة وتحكمه قواعد السوق مع انتاج ضعيف أثر بالسلب على المستوى المعيشي للمواطن الجزائري. (الغرام، 2014، صفحة 25)

لقد نتج عن الأزمة السياسية التربوية الجزائرية طغيان المكونات النفعية المادية الدنيوية على أهداف التربية ومحتوى التعليم تطبيقا وفكرا، الناتجة عن القيم المادية والاقتصادية، هذه الأخيرة أصبحت المحاور التي تدور حولها الأنشطة التعليمية الحديثة، والأهداف التربوية، مما أدى إلى حدوث اضطراب في القيم الأخلاقية والروحية للطلبة والشباب الجزائري، وبالتالي تناقض في الحياة الاجتماعية، حيث ظهرت سلوكيات داخل

وخارج المدارس أو الجامعات لا تمت بصلة بالتقاليد والقيم السائدة في المجتمع الجزائري كتدخين المتدربين داخل وخارج المدرسة وتناول المخدرات. (التدخين يسبب أكثر من 15000 شخص سنويا أي بمعدل 45 وفاة يوميا، أما نسبة انتشار التدخين في المجتمع الجزائري بنسبة 7.7 سنة 1978 وخلال 20 سنة تضاعف استهلاك التبغ بثلاث مرات حيث وصلت بلغت النسبة إلى 20.6 سنة 2009 أما سنة 2018 فان المنظمة العالمية للصحة فقد أكدت بأن نسبة انتشار ظاهرة التدخين في الجزائر انخفضت وأصبحت 20% من اجمالي السكان). (خروبي بزار، 2024، صفحة 149)

استفحلت في السنوات الأخيرة من القرن الماضي ظاهرة الانحراف، وأصبحت أكثر تنوع وانتشار في المجتمع، ولم تستطع الدولة الجزائرية من حد من انتشار هذه الظاهرة، وهذا راجع لمختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي شهدتها الجزائر، حيث شهدت بداية سنوات 1998 إلى نهاية سنة 2002 عدد الأحداث الموقوفون لارتكاب جرائم أو جنح من 8077 إلى 12645 حدث (طفل) أي بارتفاع بنسبة 56%. وتعد ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر من الظواهر الاجتماعية المستجدة المتجددة التي تعرف أيضا العديد من التحولات من حيث شكل صور الانحرافية، "كذلك من حيث تنامي عدد الحالات المسجلة، حيث كانت في بادئ الأمر تتخذ البعض من الصور التي يمكن أن نطلق عليها اسم "البسيطة" كالسرقة، الاعتداء بالضرب، غير أن نلمسه هو دخول تصنيفات وصور جيدة تتمثل في تعاطي المخدرات، القتل، الاعتداء على الأصول، وغيرها من الصور التي تعكس في البعض من نواحيها تصدع النسق الأسري والأخلاقي والتي يمكن أن نطلق عليها اسم "الإجرامية" والأكثر من ذلك هو ارتفاع عدد الأحداث الجانحين من سنة إلى أخرى بشكل يهدد أمن المجتمع، حتى أن الشريحة الأكثر تورطا في ارتكاب مختلف الجنح و المخالفات سنة 2003 هي (13-18) سنة (بعدد (92) حدثا، ثم تليها الفئة العمرية (10-13) سنة بحيث قدرت ب (9720) حدثا، في حين أنه سجل ما عدده (207) حدثا ما دون سن العاشرة". (قيرواني، 2016، الصفحات 237-238)

يعتمد المجتمع الجزائري في تنشئة أبنائه بعد الأسرة على عنصرين هما: المدرسة ووسائل الإعلام، فهذا الأخير يقوم بدور مهم في التنشئة الاجتماعية جنبا إلى جنب مع الأسرة، وربما يتضح ذلك من خلال المقارنة

بين الساعات التي يقضيها الأطفال مع الوالدين وأضعاف هذه الساعات التي يقضيها أمام الكمبيوتر والتلفزيون، وهذا ساهم في ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية، وتقسيم جديد لأوقات الشباب والأطفال نتيجة التطور الذي عرفته وسائل الإعلام والاتصال بالمجتمع الجزائري.

كما أن انتشار المقاهي الالكترونية أدى بالتردد للشباب عليها وحتى الأطفال وقضاء كل أوقاتهم بها من أجل التسلية وتصفح مواقع منها الصالحة ومنها الإباحية خاصة مع غياب الرقابة على هذه المواقع، والنتيجة بذلك ارتفاع الجرائم الجنسية الالكترونية والأرقام الكبيرة لنسب الجرائم والاعتداءات الجنسية ب 2497 قضية، ثم يأتي التحرش الجنسي ب 151 قضية، والقتل العمدي بأكثر من 16 قضية. بالإضافة للتأثيرات السلبية الأخرى كتزييف الحقائق في بعض الأحيان وتنميقها بعيدة كل البعد عن الواقع المعيشي للفرد الجزائري. (لمزري، 2017، الصفحات 123-124)

4. واقع الجريمة والانحراف في المجتمع الجزائري:

يمثل الشاب الجامعي شريحة مهمة في المجتمع الجزائري من حيث القدرة على الإنتاج والعدد فهو يحتل موقع متميز نظرا لامتلاكه خصائص اقتصادية وتنموية وثقافية واجتماعية وتنوع تخصصاته، ويزيد من أهمية هذه الفئة بأنها الأكثر تأثرا خاصة في ظل التحولات الرهيبة والكبيرة مع انتشار التكنولوجيا ووسائل الاتصال والتواصل التي صاحبت العولمة، وانتشار ظاهرة العنف على كثرة أشكاله ومظاهره والتي أثرت على العنف الشباب، إذ أصبح يمثل ظاهرة اجتماعية واضحة التزايد بشكل مطرد وفي حاجة لعمل جاد على المستوى القومي حتى يسمح بوضع هذه القوة في مجالها الطبيعي داخل المجتمع من أجل الوصول إلى التقليل مثل تلك الظواهر العنيفة. وبالرغم من أن العنف الشباب يعد ظاهرة عالمية تظهر في جميع المجتمعات فهناك عوامل اجتماعية معينة تساعد على زيادة ظهور تلك السلوكيات باضطراب. (منصوري، 2020، الصفحات 661-662)

منذ ظهور الجريمة الالكترونية في الجزائر شهدت تطور في نمط هذا النشاط الإجرامي، فكانت العمليات المسجلة من طرف مصالح الأمن تقتصر على الأفراد، ولكن في السنوات الأخيرة أصبحت

الشبكات الإجرامية المنظمة المختلفة الأنشطة الاجرامية تستعمل الجريمة الالكترونية لتحقيق غاياتها، وتتمثل الجريمة الالكترونية المنظمة في:

- شبكات إجرامية منظمة لاختطاف الأطفال.
- شبكات إجرامية منظمة للإطاحة بالأطفال واستغلالهم جنسيا.
- شبكات إجرامية منظمة تزوير الوثائق والأختام الرسمية.
- شبكات إجرامية منظمة لتهريب الآثار.
- شبكات إجرامية منظمة لتزوير وثائق السيارات.
- شبكات إجرامية منظمة لتزوير العملة.
- شبكات إجرامية منظمة للاحتيال والنصب والابتزاز والتشهير. (لطرش و بن عزوز، 2016،

الصفحات 331-332)

- الاتجار بالبشر لاستئصال الأعضاء: إن ضحايا هذا الشكل من الأنشطة لا يكاد يملكون فرصة للتنديد بها أو الإفصاح عنها، وهو الرأي الذي صرحت عنه المقررة الخاصة للأمم المتحدة السابقة جوي نغوزي غيزيلو في التقرير الأخير لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ولذلك يعد بروتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الصك القانوني الأساسي الذي يتعلق بالإلحاز بالأشخاص، اعتمدته الجمعية العامة بموجب القرار رقم 55/25 والمؤرخة بتاريخ 15 2000، ليدخل حيز النفاذ بتاريخ 25 ديسمبر 2003. (سليمان، 2023، صفحة 145)

- التجارة غير المرخصة: كانت بداية هذه التجارة بسيطة تتم على الأرصفة والتجارة المتجولة التي لا تدخل ضمن التجارة الرسمية ويمكن لصاحبها التهرب من الضرائب، رغم أن هذه الأنواع من التجارة أحيانا تكون ذات أرباح كبيرة حيث انتشر هذا الشكل من التجارة وتوسع عندما دخلت تجارة الحقيبة التي نشطت في بداية سنوات الثمانينات، عندما سمح للمواطن الجزائري بالسياحة وتحويل العملة، فاستغل الشباب هذه الفرصة للدخول في التجارة بالبضائع الأجنبية التي كان الاقبال عليها بالرغم من غلاء سعرها، حيث حاولت الجهات الرسمية تقنين هذه التجارة وخصصت مساحة من الأرض وسلمت للشباب من

أجل البيع عليها، لكن يبقى مصدر سلع هؤلاء التجار الشباب من تجارة الحقيبة التي بدأت بالتعاون مع المهاجرين الجزائريين بفرنسا، ثم توسعت بعد ذلك إلى العديد من الدول العربية الإسلامية والأوروبية.

- التجارة الممنوعة: يأتي على راس هذه التجارة تجارة المخدرات، إضافة إلى التجارة في السلاح والذهب والعملة الصعبة، هذه الاشكال من التجارة تضر بالاقتصاد والقيم الأخلاق كونها تستخدم الوساطة والرشوة والغش والتزوير ويعد ذلك من السلوكات المنحرفة في مجال المخدرات لأنها تعد أخطر الآفات الاجتماعية التي تسبب ضرر للشباب وهي منتشرة في الجزائر، رغم يقظة الحرس الحدودي والكميات الكبيرة التي حجزتها الجمارك من المخدرات سواء من الحدود الجنوبية أو الغربية أو الشمالية إلا أن هناك كميات معتبرة تتسرب إلى داخل البلاد وتهدد الكثير من أطفال المدارس والشباب. (بن بعطوش، 2015، الصفحات 331-332)

وبالنسبة للجزائر هناك تنامي ظاهرة التهريب بجميع أنواعها لتشمل تهريب الوقود والمخدرات وبيع أخرى، فبالنسبة لتهريب الوقود فإن 60% يتم تهريبه عبر الحدود الغربية و30% عبر الحدود الشرقية، ليتم تهريب ما نسبته 10% عبر الحدود الجنوبية. أما بالنسبة لتهريب المخدرات فقد بلغت كمية القنب الهندي 614 طن خلال الفترة ما بين 2003 و2013. والملاحظ أيضا هو استفحال هذه الظاهرة في المناطق الحدودية والتي تعاني من عدم الاستقرار الأمني والذي يرجع للمطاردات المستمرة للمهربين الذين يؤثرون على الأفراد العاديين، إضافة إلى ما تتعرض إليه الفئات المهمشة في المجتمع خاصة الشباب الذين يعانون من محدودية الدخل والبطالة. (سليمان، 2023، صفحة 143)

5. دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في عملية الضبط الاجتماعي:

يتحقق التوازن بين سلوك الفرد ومجموعة المعايير والقواعد السائدة في المجتمع بالضبط الاجتماعي الذي تمارسها المؤسسات الاجتماعية، والمتمثلة في كل من الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والمؤسسات الإعلامية فهي تعمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تنظيم علاقة الفرد بالمجتمع، مما يعمل على احداث اتساق بين أدوار الأفراد وانشطتهم المختلفة، وتتمثل هذه المؤسسات فيما يلي: (فتال، 2022، صفحة

1.5. الأسرة:

تعد الأسرة المؤسسة التربوية الأولى التي يتلقى فيها الطفل منذ ولادته، كما تعد أول جماعة يحتك بها الطفل ويشعر بالانتماء إليها، فهي الأداة الرئيسية التي تعمل على نقل المهارات والمعارف والاتجاهات والقيم للطفل التي تسود المجتمع بعد أن تترجمها لأساليب عملية التنشئة الاجتماعية بما يتناسب ومتطلبات ثقافة المجتمع من جهة وما يتناسب مع متطلبات والوسط الاجتماعي للأسرة من جهة أخرى. فالطفل بفطرته يقلد ويحاكي والديه في الطباع والعادات والسلوكات، فإن كان الآباء في مستوى هذه الطباع والسلوكات فحتمًا ستترك أثر إيجابي على الطفل، ويجب التمييز " في علاقة الارتباط بالوالدين أن الابن المحاط بالوالدين يمثلن لقواعد السلوك والمعايير الاجتماعية، فإنه يكتسب منهم الاحترام والامتثال لمعايير وقواعد المجتمع، عكس الابن الذي يكون أبواه لا يمثلان لقواعد وقيم المجتمع أو يكونان ممن يخرقها وبالتالي تكون فرصة للجنوح كبيرة".

تعد الأسرة ذلك الوسط الاجتماعي الأول الذي يكتسب فيه الفرد مجموعة من الخبرات والمعارف تتمحور حول المعايير والقيم خاصة بوسط الذي يعيش فيه وما يخص المجتمع، فالأسرة قد مصدر لاحترام القواعد الاجتماعية خاصة بالوسط الذي يعيش فيه وما يتعلق بالمجتمع، فالأسرة قد تكون مصدر لا يعمل بتلك القواعد ما يكون له دور في نقل تلك السلوكات لأولادها. (شيخ، 2019، صفحة 165)

2.5. المؤسسات الدينية:

تعد الصلاة عامل أساسي لأنها تجعل الفرد يتجرد من السلوكات السيئة وتغرس فيه الأخلاق الربانية في أروع وأسمى ما يتخيله العقل الإنساني من نزاهة وسمو الخلق. ففي الجانب النفسي فقد بينت الأبحاث والدراسات بأن ضعف الاتصال بين الروح وخالقها قد تؤدي إلى الاكتئاب والقلق بسبب ما يلاقيه الفرد من مشاكل يحاول التغلب عليها بسلوكات انحرافية قد تكون بمثابة المتنفس الوحيد لذاته كالخمر، والمخدرات، ... إلخ. (بن تروش، 2017، صفحة 54)

تتميز القيم الإسلامية بأنها قيم تصلح لكل مكان وزمان، فقيم الإخلاص والأمانة، والخير والصدق، وحفظ الجار وغيرها من القيم هي موجودة في الأصل، حيث دعا إليها الإسلام وأمر المسلمين بأن تكون

أقوالهم وأعمالهم منسجمة، ومرتبطة بهذه القيم، فالصدق يبقى صدق ويبقى مفهومه واحد ولا يتغير على مر الزمن وفي جميع المجتمعات، إن المجتمعات بدأت تفسر هذه القيم حسب فهمها لها، وبحسب نمط العلاقات السائدة بين أفرادها ولو فهموا الإسلام بوعي وصحيح لما احتاجوا تفسير القيم بتفسيرات مختلفة.

إن القيم الإسلامية متعددة وكثيرة، فقد اهتمت بجميع مجالات الحياة فتناولت مفهوم الشر وما يتفرع منه (الصفات السلبية) وعدته أن الأمر الضار بالمجتمع، فضلا على أنها تناولت مفهوم الخير وما يتفرع منه (القيم الإيجابية) وعدته نافع للمجتمع. (الدليمي، 2022، صفحة 52)

تعمل الحلقات القرآنية في تقديم التربية الإسلامية الأصلية للمنتظمين بأصل هو أعظم أصول التربية الإسلامية ألا وهو القرآن الكريم، وهي محض تربوي يكاد أن يكون أكمل المحاضن التربوية أثرا على أهلها، حيث اجتمع لها المحضن الذي لا يأتيه الباطل بين يديه ولا م خلفه، وشرف المكان وهو المسجد بيت الله وخير الذي يعد خير بقاع الأرض وأحبها إلى الله، وشرف أطراف العملية التربوية من متعلمين ومعلمين الذي هم أهل الله وخاصته.

كما توجد في المساجد حلقات لتحفيظ وتعليم القرآن وغوص وراء خفاياه وفهم مكوناته، واستنباط لأحكامه وحكمه وبيانه ومعانيه، وانتفاع بمواعظه وعبره. (الفوزان، 2022، صفحة 571)

3.5. المؤسسات التعليمية:

يؤكد علماء الاجتماع بأهمية المدرسة في عملية تنشئة الأبناء كونها المؤسسة الثانية بعد الأسرة التي يقضي فيها التلاميذ جزء كبير من وقتهم من أجل تلقي المعرفة واكتساب التربية التي لها دور مهم في تكوين شخصياتهم، وتحدد اتجاهات التلاميذ وعلاقتهم في المجتمع مستقبلا.

يؤكد علماء الاجتماع بأهمية المدرسة في عملية تنشئة الأبناء كونها المؤسسة الثانية بعد الأسرة التي يقضي فيها التلاميذ جزء كبير من وقتهم من أجل تلقي المعرفة واكتساب التربية التي لها دور مهم في تكوين شخصياتهم، وتحدد اتجاهات التلاميذ وعلاقتهم في المجتمع مستقبلا.

وإلى جانب مسؤولية المجتمع في توفير التعليم لجميع المواطنين فإن للأسرة دور مهم في تعليم وتشجيع أبنائها على ذلك. (الحوي، 2016، الصفحات 193-194)

تعد المدرسة أداة أساسية من أدوات الضبط الاجتماعي لما تقوم به تكوين شخصية الفرد وبت نزعته الجمعية فيه، ومحاولة إخراج جميع السلبيات يمكن أن تعلق به قبل أن يستفحل أمرها، مع تلقيه للمعايير والقيم الأصلية في المجتمع التي تخدم هدف التماسك الاجتماعي وإعطائه الجرعات من العلوم والمعارف بما يخدم مسيرة المجتمع نحو التقدم والوقاية من السلبيات التي قد تنشأ بسبب الجهل أو عدم مسايرة هذه المعارف التي تعد أساس جوهري من أسس الحضارة وفي جميع الأمكنة والأزمنة التي شملتها.

ومن هنا تؤدي المدرسة دور مهم في السيطرة على البناء الاجتماعي فيها من النشء، وبالتالي على البناء الاجتماعي للجماعات الاجتماعية المختلفة والمجتمع ككل، فهي تؤدي دور انضباطي لجميع السلوكيات في واقع العقاب والثواب الذي يتضح ظاهرياً في التقويم العلمي وله مظهر مستتر في تشجيع من يأتي بسلوك يدعم معايير وقيم المجتمع ونبذ كل من يخالف ذلك. نظراً لأن المدرسة هي مؤسسة تربوية ولها علاقة مباشرة بالمجتمع، فهي تهتم بتنشئة الأجيال بموجب أهداف محددة من أنشطة تربوية مختلفة. لكي تأخذ هذه الأجيال مواقعها المناسبة في المجتمع فتسهم في تطوير وبناء المجتمع. (هبد، 2016، الصفحات 93-94)

يتم التعليم الرسمي في المؤسسات المجتمعية وهو بمثابة أداة ضبط رسمية حيث يتعلم الأفراد من خلالها المعارف والمعارف، فالمدرسة تعمل على تدعيم التنظيم الاجتماعي والعمل على استقرار الأوضاع السياسية، وغرس القيم والمبادئ الجديدة المراد استحداثها في المتعلمين وذلك عن طريق تعديل المقررات والمناهج الدراسية. (الشيباني، 2023، صفحة 214)

4.5. جماعة الأصدقاء:

تعرف جماعة الأقران والأصدقاء بأنها: "كل جماعة تتكون من أشخاص متساويين بالاستناد إلى معايير متجانسة في العمر والسمات الشخصية والوضع السكني والاجتماعي". إن مجموعة الأصدقاء الأصدقاء لها أهمية في تكوين وجدانه وآرائه، وإن الرغبة في كسب ود الأصدقاء والقبول لديهم هي في حد ذاتها مصدر مهم للضبط الاجتماعي، كم أن الخوف من السخرية أو عدم القبول التي قد تأتي من مجموعة الأصدقاء قد يكون لها أثر كبير على تصرفات الفرد وسلوكاته، فهذه الضغوط هي

التي تعمل في تشكيل الانصياع لمعايير وأنماط المجتمع الأكبر، كتقبل الأدوار التقليدية التي يعمل المجتمع على تحديدها للرجل والمرأة، إلا أن الانصياع لمجموعة الأصدقاء قد يساهم في توليد الانحراف للصبي صغار السن حيث يعمل على إجبار الأفراد أحيانا على تبني بعض الأنماط السلوكية المنحرفة كالتدخين والتغيب عن المدرسة وتعاطي المخدرات. (الطالبي، 2021، الصفحات 395-396)

تلعب جماعة الرفاق دور مهم في حياة الإنسان، خاصة في مرحلة الطفولة ومرحلة الشباب، فالطفل يجد نفسه بين أصدقائه، ويحاول تقليدهم في جميع الأمور حتى يكسب رضاهم واستحسانهم. لذلك تعد جماعة الرفاق مصدر مهم من مصادر الضبط الاجتماعي. حيث تعمل على دفع الفرد إلى إتباع قيم المجتمع من أجل كسب رضا أصدقائه إلا أنه في بعض الأحيان تعد جماعة الأصدقاء مصدرا للانحراف إذا لم يحسن الشخص اختيار أصدقائه. (أحمد زهران، 2017، صفحة 176)

5.5. المؤسسات الإعلامية:

تعد أجهزة الإعلام مصدر أساسي للأفكار والمعلومات إذ يمكنها أن تمارس تأثيرات على سلوكيات واتجاهات وآراء الناس، وتمارس أجهزة الإعلام ضبط اجتماعي من خلال آليات ترتيب الأجندة والمعايير التي تساعد على السلوك الانصياعي بصورة عامة، كتقليل الأدوار إلى يحددها المجتمع للرجل في علاقته بالمرأة، ويتم ذلك من خلال الدعايات والمواد الإعلانية والطريقة التي تنقل بها الأجهزة الإعلامية أنباء العقوبات التي طبقت على الأشخاص الذين ينتهكون قيم المجتمع، فمن خلال هذا الدور الذي يقوم به الإعلام فهو يمارس من خلاله عملية الضبط الاجتماعي بطريقة غير رسمية (الطالبي، 2021، صفحة 396)

تعد كل من التلفزيون والاذاعة والصحف من أهم وسائل الاتصال، التي تعمل على تقديم المعلومات ونشر الثقافة والحقائق والأخبار والآراء والوقائع والأفكار فهي تخاطب جميع الثقافات والفئات زهي أهم وسائل الاعلام المؤثرة في حياة الجماهير وسلوكها بوجه عام، فهي تساهم في المحافظة على القيم الفنية الاجتماعية والوطنية والأخلاقية، كما تساهم هذه المؤسسات في تحقيق الضبط الاجتماعي، كونها ترتبط بأوسع فئات المجتمع وتشكل تعبير عن ذات الانسان في اطاره التاريخي والحضاري وترتبط هذه البرامج بعملية

التطبيع الاجتماعي من خلال التأكيد على الهوية الوطنية كهدف نهائي من أجل توعية الأفراد اجتماعيا. (فتال، 2022، الصفحات 65-66)

6. أنواع الضبط الاجتماعي:

- **الضبط الداخلي:** ينبع هذا الضبط من داخل الإنسان، كالعادات والقيم، والتقاليد، والمعايير، والأخلاق، ويكتسب الإنسان هذه المعايير والقيم من الثقافة السائدة في مجتمعه، حيث تتولى المؤسسات الاجتماعية كالأسرة، والمدرسة والدين ووسائل الإعلام عملية تدعيم هذا الضبط.
- **الضبط الخارجي:** ويتمثل في التشريعات والقوانين التي تضعها المجتمعات من أجل تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، وتتولى الدولة مهمة تنفيذ هذه اللوائح والقوانين.
- **الضبط الاجتماعي الرسمي:** يضعه المجتمع من أجل فرض السيطرة على الأفراد الذين ينتمون إليه، من خلال التشريعات والقوانين الملزمة لجميع المؤسسات الاجتماعية، ويتم بطريقة مقصودة.
- **الضبط الاجتماعي غير الرسمي:** ويتحقق هذا النوع من الضبط عن طريق مجموعة من الضوابط المتعارف عليها في كل مجتمع كالتقاليد والعقائد الدينية، والرأي العام والعرف، والأسرة والمدرسة إضافة إلى جماعات الرفاق في العمل، ووسائل الاعلام، وبالرغم من أن هذه الوسائل ليست رسمية إلا أن لها دور مهم فيه. (رشيد و علي، 2024، صفحة 51)

7. دور الضبط الاجتماعي في تثبيت القيم والمعايير السلوكية:

يعتمد استقرار البناء للمجتمع على مدى توفر القيم الأخلاقية والسلوكية القائمة على الفهم والافرار المتقارب بين أفراد المجتمع، الذي يؤمن درجة عالية من التجانس في إتباع هذه المعايير ما يكفل ضمان مكانة عالية من وحدة التماسك والتناغم في البيئة الاجتماعية.

كما أن مظاهر التصدع الاجتماعي تقلص من تأثير سلطة القيم لاجتماعية في مفردات التعامل اليومي، ويصبح السعي وراء الثروة والمال والربح السريع هذه يسعى إليه الناس فتتقلص مساحة الاعتبارات القيمة وتتسع رقعة الاعتبارات المادية ويصبح غاية الناس مصالحهم الذاتية والتاريخية لا مصلحة المجتمع. الأمر الذي يؤدي بتفاعل الأفراد مع بعضهم البعض تفاعل مجرد فيقل الشعور بالانتماء إلى وحدات المجتمع

المرجعية وتزداد مشاعر الاستياء والاحباط والاغتراب النفسي، وتسود العلاقات الانتهازية والنفعية ويكثر النفاق الاجتماعي. (جبار، 2014، صفحة 148)

وللإسلام دور في ضبط السلوك والتنمية الاجتماعية الشاملة فهو عقيدة ومنهج حياة الأمة وله معها تجربة ماضية، نقبها من حياة التمزق والسبات والبداءة إلى حياة الحضارة والوحدة والحركة، صاغها في ظل شريعته وعقيدته وحضارته صياغة جديدة، وتغيرت إلى قاعدة أعظم تنمية حضارية واجتماعية في جميع مجالات الحياة شهدها العصر الوسيط، وانتهى إلى بناء حضارة اسلامية التي أدت دور عظيم في خدمة العالم الاسلامي والانسانية كلها فالأهداف الروحية والاقتصادية والاجتماعية التي وضعها الاسلام والقيم الأخلاقية والسلوكية التي شرعها تعد أسس ومنطلقات فاعلة للنهوض بالمجتمع الاسلامي ودفعه للتنمية الشاملة. (الجريتلي، 2011، صفحة 947)

والسلوك الأخلاقي في الاسلام هو ذلك السلوك الخير الذي يعمل به الانسان لغاية خيرة وبإرادة خيرة. والانسان الأخلاقي هو ذلك الانسان الخير في حياته الباطنة والظاهرة، لنفسه ولغيره أيضا. كم أن المبادئ الأخلاقية للدين الاسلامي والتي ينظم لها الحياة الأخلاقية تضم جميع سلوك الانسان لحياته الخاصة وحياته مع الناس أيضا. وتلك المبادئ الأخلاقية تحمل قيم مختلفة فهناك قيم علمية وسياسية واقتصادية وانسانية وما إلى ذلك. وتلك القيم ليست نسبية ولكنها ثابتة في ذاتها وكذلك قيمها ثابتو أيضا. وتبرز تلك الحقيقة لدارس الأخلاق إذ فرق بين القيم، العادات الأخلاقية والقيم الأخلاقية. فالذي يتغير هو تقييم الناس لها من حيث إعطائهم قيمة قليلة أو كثيرة حسب الأحوال والظروف. (الجريتلي، 2011، صفحة 948)

لذلك فقد وضع الاسلام ثلاثة ضوابط اجتماعية حيث يشكل مجموعها منهج متكامل لاستقرار المجتمع، منها الضابط الذاتي في داخل النفس الانسانية، يتحقق إذا تمكنت تعاليم الشريعة من نفس الانسان بحيث تشكل ضابط أخلاقي يحاكم الإنسان نفسه بنفسه، أما الضابط الثاني فهو ضابط اجتماعي ومصدره هو المجتمع، والذي يتكون من خلال اشاعة المعروف والأمر به والنهي عن المنكر ومحاربتة، حتى تصبح محددات السلوك المقبول في المجتمع والسلوك المرفوض فيه جزء من معايير الضبط داخل المجتمع، أما بالنسبة للضابط الثالث فيتمثل في ضابط السلطة حيث تقوم بتطبيق العقوبات الشرعية المقررة لأنماط المخالفات؟

وهذا الضوابط تتكامل لتحقيق المعاني الإسلامية لتصبح الحياة أقرب إلى السعادة والكمال والرخاء والحضارة والطمأنينة. (الجريتلي، 2011، صفحة 949)

فالدين يمارس ضبط ذاتي على الفرد، من حيث تخليص وتهذيب النفس من شوائب السلوك اللاسوي وخاصة السلوك الانحرافي، بتوافر قدرة عالية لدى الفرد في ضبط والسيطرة على النفس ومحاربة النزعة الشهوانية، ولكنه في نفس الوقت يسعى لإحداث توازن داخل النفس فلا يسعى لحرماتها من جميع حاجياتها، بل يجب توفير ما تحتاج إليه من الضروريات كشرط أساسي لإصلاح الإنسان وضبط تصرفاته وسلوكه، فالخلق هو الدعامة الأولى لبناء المجتمع المتماسك فكريا وعاطفيا لتحقيق وحدة الجماعة وتكامل شخصيتها. (الجريتلي، 2011، صفحة 952)

8. خاتمة:

يمكن القول بأن الانحراف والاجرام كظاهرة اجتماعية له خلفيات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وبالتالي تعدد الخلفيات والأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذه الظاهرة أهمها سوء العلاقات الأسرية والصحة المنحرفة والسيئة، ومواجهة المشكلات الاجتماعية بصفة عامة وظاهرة الانحراف والجريمة بصفة خاصة يكون يتكاثف جهود الدولة ومؤسساتها ومجتمعاتها وبأفرادها، وأن تحقيق الأمن والاستقرار يكون بممارسة الضبط ونشر الأخلاق والقيم السليمة، والتضامن بين أفراد المجتمع.

فتحقيق التوافق بين سلوك الفرد مع المعايير والقواعد السائدة في المجتمع يتم عن طريق عملية الضبط الاجتماعي الذي تمارسها مختلف المؤسسات الاجتماعية، والمتمثلة في كل من الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والمؤسسات الإعلامية فهي تعمل بصورة مباشرة وغير مباشرة في تنظيم علاقة الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه، مما يساعد على احداث اتساق بين أدوار الأفراد وانشطتهم المختلفة، وذلك من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي وتفادي الوقوع في السلوكات المنحرفة والجريمة ضد أفراد المجتمع.

9. قائمة المراجع:

1. أحمد عبد الحكيم بن بعطوش. (2015). واقع الانحراف في المجتمع الجزائري بين الأسباب والمعالجة-مدخل معرفي قانوني-. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 8(1)، الصفحات 321-338.
2. أمل بنت محمد أرشيد العازمي. (2023). دور وسائل الضبط الاجتماعي في تحقيق القيم الإيجابية لدى طالبات المرحلة الثانوية لمنطقة الأحادي التعليمية. مجلة كلية التربية ببنها، 1134، الصفحات 603-630.
3. آيات ثابت رشيد، و بشرى حسين علي. (2024). الضبط الاجتماعي لدى طالبات قسم رياض الاطفال. مجلة كلية التربية الأساسية، 30(127)، الصفحات 48-75.
4. جميلة لمزري. (2017). الخلفيات السوسولوجية للانحراف بالمجتمع الجزائري. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 5(1)، الصفحات 115-127.
5. جهاد الغرام. (2014). ظاهرة الجريمة وعلاقتها بالتحويلات الحاصلة في المجتمع الجزائري. التراث، 4(4)، الصفحات 17-30.
6. خديجة عمر سلطان الشيباني. (2023). دور وسائل الضبط الاجتماعي الغير الرسمي في الحد من النزاعات الاجتماعية داخل مدينة بني وليد (دراسة وصفية تحليلية على عينة من أعضاء المجلس الاجتماعي بمدينة بني وليد). مجلة جامعة بني وليد الإنسانية والتطبيقية، 8(4)، الصفحات 208-222.
7. رزيقة عليلي. (2022). ظاهرة انحراف وجنوح الأحداث في المجتمع الجزائري-التقويم والتصدي-. مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، 5(1)، الصفحات 1157-1179.
8. ريمة زننارة. (2023). التغير الاجتماعي في الجزائر وأثره على الانحراف-تقرير نظري-. مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، 8(1)، الصفحات 446-459.
9. سلوى محمد التابعي الجريتلي. (2011). القيم الاسلامية والضبط الاجتماعي (دراسة تحليلية). مجلة كلية التربية، 10(10)، الصفحات 938-956.

10. سهام سليمان. (2023). تأثير الجريمة المنظمة على الأمن المجتمعي: الدزائر حالة دراسة. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 12(2)، الصفحات 138-148.
11. صالح سمير الدليمي. (2022). القيم الدينية كوسيلة ضبط للسلوك الاجتماعي في ظل متغيرات العصر الراهن (قراءة سوسيولوجية). حوليات آداب عين الشمس، 50(4)، الصفحات 40-66.
12. صليحة فتال. (2022). آليات الضبط الاجتماعي ودورها في الحفاظ على بقاء واستمرار الأنساق الاجتماعية. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، 10(1)، الصفحات 42-70.
13. عائشة فتحي عبد العزيز أحمد زهران. (2017). دور المؤسسات التربوية في عملية الضبط الاجتماعي. مجلة تطوير الأداء الجامعي، 5(4)، الصفحات 168-180.
14. علي شيخ. (2019). مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإنتاج الجريمة في الوسط الاجتماعي. مجلة الخلدونية، 11(1)، الصفحات 160-174.
15. عماد بن تروش. (2017). دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحصين الحدث من الانحراف. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، 1(2)، الصفحات 45-62.
16. عمر خروبي بزار. (2024). السياسة التربوية ودورها في الوقاية من تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم في الجزائر. مجلة الأسرة والمجتمع، 12(1)، الصفحات 140-152.
17. عهود عبيره جبار. (2014). الضبط الاجتماعي وبناء المجتمع. مجلة كلية التربية للبنات، 25(1)، صفحة 25.
18. فتحي عبد الله سالم الطالبي. (2021). دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة. مجلة القرطاس(12)، الصفحات 389-400.
19. فتيحة الحوتي. (2016). العود إلى الانحراف وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية دراسة حالة عينة من الأحداث بمؤسستي الرعاية الاجتماعية (بنين-بنات) بالدهقلىة. حوليات آداب عين الشمس، 44(1)، الصفحات 181-212.

20. فيروز لطرش، و حاتم بن عزوز. (2016). الجريمة الالكترونية في الجزائر: من جريمة فردية إلى جريمة منظمة. أفاق للعلوم، 1(1)، الصفحات 323-335.
21. كريمة عجرود. (2017). الانحراف الاجتماعي: مشكلة الإنسان والمجتمع. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 5(1)، الصفحات 26-27.
22. محمد أمين قيرواني. (2016). دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف "دراسة ميدانية على عينة من جمعيات ولاية سطيف. مقاربات، 4(1)، الصفحات 233-249.
23. منى محمد هبد. (2016). فعالية برنامج إرشاد قائم على اساليب الضبط الاجتماعي في خفض السلوك العدواني لدى أطفال الروضة. مجلة الغرشاد النفسي، 46(2)، الصفحات 75-154.
24. نبيل منصوري. (2020). مشكلات الشباب الجامعي في المجتمع الجزائري وعلاقتها بالاتجاه نحو الانحراف والعنف دراسة ميدانية على مستوى جامعة-البويرة-. المجلة الجزائرية للأمن الانساني، 5(1)، الصفحات 655-679.
25. نوف بنت سليمان الفوزان. (2022). دور حلقات تحفيظ القرآن بالمساجد في الضبط الاجتماعي في التغيرات الحديثة: دراسة حالة حلقات تحفيظ جامع الغزي بالرياض. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، 6(27)، الصفحات 555-596.